اثيوبيا

العمّال يطالبون بتشكيل حزبهم السياسي

اعلن المؤتمر الطارىء لاتحاد نقابات عمال اثيوبيا ان الاشتراكية العلمية هي الحل الوحيد لانقاذ البلاد من الاخطار المباشرة التي تهددها بعد ان نجحت قوى الثورة المضادة في تنظيم صفوفها .

ووجه المؤتمر انذارا الى السلطة بان عمال اثيوبيا سيدخلون معارك مباشرة من اجل انتزاع كافة الحريات الديمقراطية للشعب .

واتخذ المؤتمر قرارا بأن الحزب الوحيد الذي يمكنه تحقيق اهداف الثورة في اثيوبيا وقيادة الجبهة المتحدة هو حزب البروليتاريا ، « فالمهمة التاريخية الراهنة في اثيوبيا هي قيادة الثورة الشعبية الديمقراطية الى نهايتها الظافرة ، ولا يوجد بديل للحزب البروليتاري يمكنه انجاز هذه المهمة ، واية مساع او مجهودات تبذل للبحث عن مثل هذا البديل او خلقه .. مصيرها الفشل » .

- رئيس المجلس العسكري : لا للديمقراطية

واصدر مؤتمر اتحاد نقابات عمال اثيوبيا نداء لخلق حزب بروليتاري حقيقي ، واعلن ان الثورة في البلاد تنحرف عن مجراها وان الشعب يجب ان ينتزع حرية التنظيم والتجمع والتعبير والصحافة والتظاهر والاضراب ، كما دعا المؤتمر الى تسليح الفلاحين لانفسهم لمواجهة عمليات الاغتيال التي يتعرضون لها على ايدي القوى الرجعية اثناء « حملة التنمية والتوعية والتعليم والعمل » التي تشارك فيها العناصر الوطنية ، وطالب بتجريد الرجعيين من السلاح .

الحكومة اغتصبت السلطة

وقدم المؤتمر تحليلا للاوضاع الراهنة في اثيوبيا، ونشر هذا التحليل ضمن مقرراته التي تحمل اسماء وتوقيعات ١٨٣ قائدا نقابيا .

وذكر التحليل ان الاقتصاد الاثيوبي ما زال خاضعا لسيطرة البورجوازية البيروقراطية، وبسبب غياب الحريات الديمقراطية استمرت محاولات عرقلة تطور الوحدة القائمة بين الجماهير العريضة من العمال وبين الفلاحين بوجه خاص ، ولكي تمضي الثورة في تحقيق اهدافها المرسومة ، ولكي تصبح سلطة الدولة تحت سيطرة الجماهير يجب تأمين جميع الحقوق والحريات الديمقراطية .

واشار التحليل الى ان المجلس العسكري الحاكم في اديس ابابا يمنع الجماهير من ادارة شؤونها المحلية ومن تصفية بقايا النظام السابق ومن الثقافة ، بل ويسعى الى حرف الصراع الطبقي في المجتمع الى صراع قومي .

واجرى المؤتمر العام لاتحاد نقابات اثيوبيا دراسة شاملة لظروف « حملة التنمية والتوعية والتعليم والعمل » الجارية في البلاد ، واعتبر ان الحكومة العسكرية المؤقتة التي اغتصبت السلطة من الجماهير قد نظمت هذه الحملة بهدف تحطيم كل الطبقات التقدمية المناهضة لها ولابراز هيبتها وتأمين سلامتها واطالة امد حكمها ،والدليل على ذلك ان هذه الحملة بدأت بصورة عشوائية دون تحضير كاف .

ولما كان رفع مستوى الوعي السياسي والثقافي للفلاحين يعتمد على مجهودات المشتركين في هذه الحملة - كما هو مفروض - فقد سارعت الحكومة لدق اسفين بين الفلاحين وبين المشاركين في الحملة بهدف الحيلولة دون اتجاه الفلاحين الى تنظيم انفسهم في اتحادات ثورية خاصة بهم ، وهكذا اخضعت الحكومة قانون « حملة التنمية والتوعية والتعليم والعمل » وتطبيقه لتدخلها بواسطة شرطتها وقواتها المسلحة واجهزتها الادارية وتدخلات كل من تضررت مصالحهم نتيجة الاصلاح الزراعي .

وكانت القوى التقدمية في اثيوبيا ترى دوما ان اجراءات الاصلاح الزراعي الجزئية التي ستتها الحكومة لن تمنع كبار ملاك الاراضي من اخضاع الفلاحين واستغلالهم مرة اخرى اذا لم ينظم الفلاحون انفسهم .

ارهاب واعتقال واغتيال !

والان يتعرض المشاركون في حملة التنمية والتوعية ، الذين يؤدون واجبا وطنيا ، للاعتقال والاغتيال .

ففي محافظة الوبابور ، قامت الحكومة بالتعاون مع العناصر الرجعية في المنطقة بنشاطات خطيرة ضد قادة جمعيات الفلاحين وضد المشاركين في الحملة مما ادى الى مقتل ثلاثة من الفلاحين الفقراء واحد المشاركين في الحملة بواسطة عملاء الحكومة .

وفي بالي ، اصدر الحاكم قرارات بالسجن لمدة خمس سنوات على عشرين شابا وشابتين من المشاركين في الحملة في مقاطعة روبي . وعندما اتهم المشاركون في الحملة بمسطفد جاسرا ضد هذا الاجراء ، اطلقت القوات الحكومية النار عليهم وقتلت شخصين واصابت ٤ اشخاص بجروح .

وفي جزبا ، اعتلت الشرطة امها سلاقن المشاركين في الحملة درسا في « القانون والنظام » ، وكانت نتيجة هذا الدرس اصابة احدى الفتيات باضطرابات عقلية وادخالها مستشفى ايماتويل للامراض العقلية .

وفي شوا ، اعتقلت الحكومة احد الوطنيين في مركز الشرطة بمقاطعة كمبانا والتحقيق معه في « الجرائم الخطيرة » المنسوبة اليه (وهي الدفاع عن حقوق الفلاحين) ! كما احتجزت ٦ طلاب في سجن شؤبو ، وما زال مصير الاخرين ، الذين لقنتهم الحكومة درسا في « القانون والنظام » ، في المناطق المجاورة .. مجهولا .

ان الطلاب الذين يشاركون في هذه الحملة للتوعية اليوم شرعوا في النضال دفاعا عن حقوق الشعب منذ ١٥ عاما في وقت لم تطرح فيه اية قوة اخرى هذه الحقوق والمطالب ، وتعرض الطلاب الاثيوبيون للضرب والسجن والاغتيال ، ولان الاهداف التي ناضلوا من اجلها لم تتحقق ، فانهم ما زالوا يناضلون لتحقيقها جنبا الى جنب مع بقية الجماهير الشعبية .

ولما كانت القوى التقدمية في اثيوبيا تدرك ان هذه الحملة قد استطاعت ، رغم كل العراقيل ، ان تحقق نتائج ايجابية فان اعتراضها ليس موجها ضد الحملة نفسها بل ضد الطريقة غير المدروسة التي نظمت بها والارهاب الذي يتعرض له المشاركون فيها .

ومنذ فترة من الوقت ، بدأت الحكومة بقتل واعتقال وارهاب العناصر المشاركة في الحملة واطلاق الدعايات المغرضة ضدهم عبر اجهزة الاعلام المختلفة . واصدرت الحكومة اوامرها للمشاركين في الحملة بالبقاء في معسكراتهم ، وهذا يعني ترك الفلاحين فريسة للقوى الرجعية ، فالمطلوب من المشاركين في الحملة - كما تقول الحكومة - الا يختلطوا بالفلاحين بينما يفترض ان يقوموا بايقاظهم وتعليمهم وتنظيمهم !

الديمقراطية : الحلقة الرئيسية

ولكن ما هو وجه الغرابة في موقف الحكومة العسكرية ؟ لقد بدأت « بتنظيم » هذه الحملة من خلال « القانون » ثم اقامت ما اسمته بـ « التنظيم الاداري » للحملة ، وتحولت الامانة العامة ، او الجهاز الاداري المسؤول عن هذه الحملة ، الى وكر للعناصر الرجعية ، كما تحول المقر الرئيسي للحملة الى سجن للعناصر التقدمية .

هل تتوقع القوى الديمقراطية ان تتيح لها البورجوازية البيروقراطية الحاكمة المجال لاقامة علاقات وثيقة مع الفلاحين وتنظيمهم ؟

والحل الذي يطرحه المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال اثيوبيا كفيل بتحديد معالم الطريق الصحيح وهو : اقامة ميليشيا فلاحية .

غير ان الملاحظة الاساسية بصدد تحليل مقررات المؤتمر العام العمالي هي اعتبار ان الحلقة الرئيسية في النضال هي قضية الحريات الديمقراطية التي لا يمكن الحصول عليها « كهدايا » ، وانما يجب انتزاعها عبر النضال فقط .

والواضح ان الحركة العمالية الاثيوبية تتفادى بذلك الاخطاء التي وقعت فيها قوى وطنية تقدمية اخرى في العالم الثالث عندما اهملت هذا النضال من اجل الحريات الديمقراطية واقتصرت على محاولة اقناع الحكام - عبر الحوار - بمطالب الجماهير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكأنها كانت تحاول اقناع هؤلاء الحكام بالتنازل - طواعية - عن سلطاتهم وامتيازاتهم للشعب بدافع اخلاقي محض !! ■

الانتخابات العامة في كمبوديا

● سيتوجه الكمبوديون الى صناديق الاقتراع في شهر اذار القادم للمرة الاولى ، في ظل الحكم الثوري الجديد ، جاء ذلك في اعلان لاذاعة فنوم بنه التقط في العاصمة التايلاندية في الاسبوع الماضي ، اذاعه وزير الاعلام الكمبودي .

وفي هذه الانتخابات السياسة القادمة سيختار الكمبوديون ممثليهم في البرلمان الذي يضم ٢٥٠ مقعدا . وستكون انتخابات ٢٠ اذار القادم اول انتخابات عامة منذ انتصار الشيوعيين الكمبوديين في دحر العزو الاميركي ، وفي اسقاط نظام الحكم العسكري العميل في ١٧ نيسان ، ١٩٧٥ ، بعد خمس سنوات من مقاومة الالة الحربية الاميركية والقوات المحلية المرتزقة . وستكون الانتخابات تنفيذا لما نص عليه الدستور الجديد لكمبودا الذي اقر في الخامس من شهر كانون الثاني الماضي.